

اثر اليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

المدرس المساعد علي ماجد هادي

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

المستخلص :

تهدف الدراسة الى اختبار اثر اليات حوكمة الشركة في جودة الافصاح المحاسبي. وتتكون عينة الدراسة من 81 محاسباً ومدققاً في الشركات العراقية. وفيما يخص متغيرات الدراسة فهي اليات حوكمة الشركات متمثلة بخصائص مجلس الادارة كمتغير مستقل و جودة الافصاح المحاسبي كمتغير تابع. وتم اجراء التحليل الوصفي لقياس الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة واحتساب المتوسطات الحسابية لردود افراد العينة على اسئلة الاستبانة. وقمنا بإيجاد قيم معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين اليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح المحاسبي, وتم استخدام اسلوب تحليل الانحدار وذلك لقياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل (اليات حوكمة الشركات) في المتغير التابع (جودة الافصاح المحاسبي), وتشير النتائج الى وجود تأثير قوي ومعنوي لأليات حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي. الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات، جودة الافصاح المحاسبي.

The impact of corporate governance mechanisms on the quality of accounting disclosure

Assistant teacher. Ali Majid Hadi

College of Administration and Economics, Department of Accounting

University of Basrah

Abstract :

The study aims to test the impact of corporate governance mechanisms on the quality of accounting disclosure. The study sample consists of 81 accountants and auditors in Iraqi companies. With regard to the variables of the study, they are the mechanisms of corporate governance represented by the characteristics of the board of directors as an independent variable and the quality of accounting disclosure as a dependent variable. A descriptive analysis was conducted to measure the validity and reliability of the questionnaire questions and to calculate the arithmetic averages of the responses of the sample members to the questionnaire questions. We found the values of the Pearson correlation coefficient for the relationship between corporate governance mechanisms and the quality of accounting disclosure, and the regression analysis method was used to measure the significant impact of the independent variable (corporate governance mechanisms) on the dependent variable (the quality of accounting disclosure), and the results indicate a strong and significant impact of corporate governance mechanisms on the quality of accounting disclosure.

Key Words : corporate governance , quality of accounting disclosure.

المقدمة :

ان حوكمة الشركات حظيت بالاهتمام بعد عدد من فضائح الشركات وبشكل خاص بعد فضيحة شركة انرون اذ تم التلاعب بالأرقام المحاسبية من اجل تحقيق اهداف متعددة منها ايهام المستخدمين بحسن اداء الشركة وكذلك لضمان حصول الادارة على منافع خاصة. اذ ان هذه الفضيحة وما يتبعها من فضائح محاسبية شكلت صدمة لمهنة المحاسبة والتدقيق مثل فضيحة شركة انرون في سنة 2001 وورلد كوم في سنة 2002 ولغرض حماية اصحاب المصالح في الشركة عبر الحصول على عائد مهم ظهرت حوكمة الشركات بوصفها اسلوباً ادارياً تنظيمياً تحكمه مجموعة المبادئ التي تنظم عمل الشركة وتوجهه بما يجب القيام به والرقابة عليها بما يضمن تحقيق اهداف الجهات كافة ذات المصالح. اذ تسهم حوكمة الشركات في تحسين جودة الافصاح المحاسبي من خلال الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلبى حاجة الجهات ذات المصالح بالشركة وبما يحقق اهدافها. اذ تعد المعلومات المحاسبية المنتجة تحت نظام حوكمة قوي مفيدة للمستخدمين ومن ثمَّ تحقق ما صممت من اجله وتحسن قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة. اذ تفرض حوكمة الشركات رقابة على مراحل المعالجة المحاسبية كافة وهذا يؤدي بدوره الى انتاج معلومات محاسبية مفيدة. بمعنى اخر, ان الاساليب السليمة للمعالجة المحاسبية ستؤدي الى معلومات محاسبية مفيدة والعكس صحيح.

لأغراض تحقيق اهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى الاقسام الاتية: القسم الاول يقدم منهجية الدراسة والدراسات السابقة. والقسم الثاني يستعرض الجانب النظري فيما يخص اليات الحوكمة وجودة الافصاح المحاسبي. والقسم الثالث يختص بالجانب العملي والقسم الرابع يقدم الاستنتاجات والقسم الخامس يقدم التوصيات.

اولاً: منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة

ان لإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاثر الكبير في قرارات المشاركين في السوق وبشكل خاص المستثمرين, اذ ان هناك رد فعل للسوق المالي اتجاه المعلومات المرسله للسوق (المفصح عنها), ويتمثل رد فعل السوق بتغير عوائد اسهم الشركات التي افصحت عن تقاريرها المالية, ومن ثمَّ يعد الافصاح عن المعلومات المحاسبية ذات اهمية بالغة لقرارات المستثمرين والمشاركين الاخرين في السوق. ومن جانب اخر, فان الافصاح عن المعلومات المحاسبية ونتاجها من قبل الشركات يجب ان تحظى بضوابط للتأكد من خلو هذه المعلومات عن اي توجه خاص بالإدارة, او متضمنة مصلحة معينة للإدارة التنفيذية او غيرها من الادارات. ومن اجل التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من المصالح الخاصة تظهر لنا اهمية حوكمة الشركات لضبط هذا التوجه والحد منه ومن ثمَّ توجيه الافصاح للأهداف التي صممت من اجله.

وتأسيساً على ما سبق, يحدد الباحث مشكلة الدراسة في البيئة العراقية بأثر حوكمة الشركات في توفير مستوى عالٍ من جودة الافصاح المحاسبي. بمعنى اخر, ان مشكلة الدراسة تتمثل بمدى تحسن جودة الافصاح المحاسبي في ظل مستوى قوي من حوكمة الشركات. وهل ان جودة الافصاح المحاسبي ستتأثر في حالة غياب اليات حوكمة قوية؟.

2- اهمية الدراسة

تحاول هذه الدراسة المساهمة في الادب المحاسبي وبشكل خاص المكتوب باللغة العربية استكشاف اثر حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي. اذ ان البيئة العراقية مازالت عاجزة عن توفير مستوى عالٍ من جودة الافصاح المحاسبي، والباحث في هذه الدراسة يحاول ان يستكشف فيما اذا كان لحوكمة الشركات اذا ما توافرت اثر في جودة الافصاح المحاسبي. ومن ثمَّ ان اهمية هذه الدراسة تنبع من مساهمتها في ردم الفجوة البحثية التي لم تعالج في الادب المحاسبي الذي تناول البيئة العراقية وكذلك تقديم توصيات لمنظفي مهنة المحاسبة في العراق لضمان مستوى افصاح ذات جودة عالية.

3- اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف اثر حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي من خلال استطلاع آراء عينة من المحاسبين والمدققين العاملين في الشركات العراقية ومكاتب التدقيق (شركات التدقيق). ويمكن ان يحدد الباحث هدف الدراسة بالشكل الاتي :

استكشاف اثر حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي من خلال استطلاع آراء المحاسبين والمدققين العاملين في البيئة العراقية.

4- تطوير فرضية الدراسة ودراسات سابقة

اشار الادب المحاسبي الى وجود اثر قوي لحوكمة الشركات في توافر مستوى عالٍ من جودة الافصاح المحاسبي فقد تناولت دراسة (1992) Forker حوكمة الشركات وجودة الافصاح للشركات المدرجة في السوق البريطانية. اذ اجريت الدراسة على عينة مكونة من (100) شركة في المملكة المتحدة للمدة من 1987-1988. اذ تم قياس حوكمة الشركات من خلال نسبة خيارات الاسهم التي يحتفظ بها اعضاء مجلس الادارة وحجم الشركة ونسبة اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ولجنة التدقيق وعدد الاسهم التي يمتلكها اعضاء مجلس الادارة، اما جودة الافصاح فتم قياسها من خلال دقة التفاصيل المقدمة عن خيارات الاسهم في القوائم المالية من حيث عدد خيارات الاسهم وفتراتها واسعارها. وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان لحوكمة الشركات اثراً ايجابياً في جودة الافصاح عن خيارات الاسهم. وهذا ما اكدته دراسة (2002) Haniffa & Cooke ان هناك علاقة مهمة بين حوكمة الشركات والافصاح الاختياري. وقد توصلت دراسة (2007) Siagian et al. الى وجود علاقة بين اليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح. وتتكون عينة الدراسة من 203 شركات مدرجة في السوق المالي الإندونيسي للمدة من 2003-2004. اذ اعتمدت الدراسة في قياس حوكمة الشركات على الملكية العائلية والملكية المؤسسية وملكية الحكومة وملكية المستثمر الاجنبي. وتم قياس جودة الافصاح من خلال مؤشر الامتثال لمتطلبات الافصاح الصادر عن هيئة الأوراق المالية الإندونيسية. وتوصلت دراسة (2008) Ali الى ان هناك علاقة ايجابية بين جودة الافصاح وخطط خيارات الاسهم ونسبة المديرين المستقلين في مجلس الادارة. إذ تتألف عينة الدراسة من (86) شركة فرنسية في سنة 2004. وتم قياس اليات الحوكمة من خلال خصائص مجلس الادارة المتمثلة بحجم مجلس الادارة، وهيكل الملكية المتمثل بتركيز رأس المال وحقوق التصويت التي يمتلكها المساهم الاكبر

والمملكية العائلية والمملكية المؤسسية. اما جودة الافصاح فتم قياسها من خلال مؤشر الامتثال لمتطلبات الافصاح. وتوصل الباحث الى النتائج نفسها في دراسته (2014) Ali. كما وجدت دراسة Ettredge et al.(2011) ان هناك علاقة ايجابية بين اليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح. إذ كانت عينة الدراسة مؤلفة من (128) شركة في الولايات المتحدة الامريكية للمدة من 2005 – 2007. وتم قياس جودة الافصاح من خلال الامتثال لمتطلبات الافصاح الصادر عن هيئة تداول الاوراق المالية. وان اليات الحوكمة تم قياسها من خلال خصائص مجلس الادارة ولجنة التدقيق والمديرين الماليين. اذ اجريت الدراسة على (167) شركة في ماليزيا في سنة 1995. إذ تم قياس الافصاح الاختياري من خلال وجود البند في القائمة المرجعية النهائية المتكونة من 95 بنود الافصاح الاختياري. اما حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال نسبة الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة والمملكية العائلية والمديرين المستقلين وعضوية مجلس الادارة في اكثر من مجلس. في حين اشار (2013) Khiari في دراسته الى ان الشركة التي لديها نظام حوكمة جيد تمتلك مستوى من جودة الافصاح. وقد توصل الى تلك النتيجة بعد دراسته ل 46 شركة مدرجة في السوق المالي التونسي. فقد درست الحوكمة من خلال خصائص مجلس الادارة مثل حجم المجلس ونسبة الاعضاء الخارجيين وهيكل المملكية ولجنة التدقيق. وتم قياس جودة الافصاح من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات محل الدراسة. وهذا ما اكدته دراسة (2013) Htay et al. حيث ان جودة الافصاح تحسنت عندما تكون هناك حوكمة في الشركات, واجريت الدراسة على (12) بنكاً في ماليزيا للمدة من 1996 – 2005. الافصاح تم قياسه من خلال مؤشر وضعه الباحثان بناء على القواعد والتعليمات التي تحكم البنوك وذلك من خلال وجود البند في قائمة التحقق. اليات الحوكمة تم قياسها من خلال هيكل مجلس الادارة وتكوين مجلس الادارة وحجم المجلس وملكية المدير والمملكية المؤسسية. كما وجدت دراسة (2014) Soheilyfar et al. ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين اليات حوكمة الشركات مع جودة الافصاح, إذ اجريت الدراسة على (83) شركة مدرجة في بورصة طهران للمدة من 2005 – 2010. وتم قياس اليات حوكمة الشركات بكل من التدقيق الداخلي وتركز المملكية واستقلالية مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة. اما جودة الافصاح فتم قياسها من خلال مؤشر تصنيف الشركات حسب جودة الافصاح الذي يتم احتسابه من قبل السوق المالي. وبينت دراسة (2015) Satta et al. ان عدم تركز المملكية ووجود لجنة تدقيق تحقق مستويات عالية من جودة الافصاح الاختياري, والتي تم اجراؤها على عينة مؤلفة من (32) شركة في ايطاليا للمدة 2006 – 2010. وتم استخدام اسلوب تحليل المحتوى لقياس جودة الافصاح الاختياري, اما حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال هيكل المملكية المتمثل بعدم تركز المملكية والمملكية الادارية والمملكية المؤسسية. و هيكل مجلس الادارة المتمثل بحجم المجلس وعدد لجان المجلس ووجود لجنة التدقيق. كما اوضحت دراسة (2016) Kouki & Ben Attia ان لحوكمة الشركات التأثير الكبير في تحسين جودة الافصاح وذلك من خلال تقديم معلومات مالية ذات شفافية عالية. وتناولت الدراسة (80) شركة فرنسية مدرجة في السوق المال الفرنسي للمدة من 2003 – 2009. وتم قياس حوكمة الشركات من خلال ملكية الادارة وكبار المساهمين واستقلالية مجلس الادارة ولجنة الخبراء وعدد الاجتماعات وشركات التدقيق الاربع الكبار. وتم قياس جودة الافصاح باستخدام مؤشر (2002) Standard and poor. وعززت النتائج السابقة بدراسة (Xu & Rhee(2018 والتي اجريت في الصين على (2068) شركة للمدة من 2011 - 2015. وقام الباحثان بقياس حوكمة

الشركات من خلال خصائص مجلس الادارة المتمثلة بحجم المجلس ونسبة المديرين المستقلين في المجلس وعدد اجتماعات المجلس ونسبة ملكية مجلس الادارة, وهيكل الملكية تم قياسه من خلال نسبة الاسهم المملوكة للدول ونسبة الاسهم القابلة للتداول وتركز الملكية, ولقياس جودة الافصاح تم الاعتماد على تقييم بورصة شنزن Shenzhen للإفصاح عن المعلومات. وتوصلت دراسة (Salem et al. 2019) الى ان هناك علاقة ايجابية بين جودة الافصاح عن المخاطر والملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الادارة وجود العنصر النسوي في مجلس الادارة وجود افراد العائلة في مجلس الادارة ولجنة التدقيق. واجريت الدراسة على عينة مكونة من (28) شركة تونسية للمدة من 2008 – 2013. وتم استخدام اسلوب تحليل المحتوى لقياس جودة الافصاح عن المخاطر. اما اليات حوكمة الشركات فتم قياسها من خلال تركيز الملكية والملكية الادارية والملكية المؤسسية وملكية الحكومة ونسبة اعضاء مجلس الادارة المستقلين غير التنفيذيين وعدد اعضاء مجلس الادارة ونسبة وجود افراد العائلة في مجلس الادارة ونوع المدقق الخارجي.

ومن جانب اخر اشار الادب المحاسبي الى عدم وجود تأثير حوكمة الشركات على جودة الافصاح. بمعنى اخر, لا يوجد اثر او يوجد اثر سلبي لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي وفي هذا الصدد اشارت دراسة (Ali 2008) التي بينت ان هناك علاقة سلبية بين جودة الافصاح والملكية العائلية وحقوق التصويت التي يمتلكها المساهم الاكبر وتركز الملكية. واما دراسة (Soheilyfar et al. 2014) فقد وجدت انه ليس هناك علاقة بين حجم مجلس الادارة وجودة الافصاح. وكما اشارت نتائج دراسة (Satta et al. 2015) الى ان هناك علاقة سلبية بين كل من الملكية الادارية وحجم مجلس الادارة وعدد لجان مجلس الادارة مع الافصاح. كما توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية ووجود مديرين مستقلين مع جودة الافصاح. كما اشارت دراسة (Abdelkareem & Abusharbeh 2016) الى عدم وجود اثر لحوكمة الشركات في جودة الافصاح. اذ ان الدراسة وظفت استقلالية المجلس وعدد اجتماعات مجلس الادارة ولجنة التدقيق كمؤشرات لحوكمة الشركات, اما جودة الافصاح المحاسبي فتم قياسها من خلال وجود البند المحاسبي في قائمة التحقق. وهذا ما اكدته دراسة (Al Attar 2016) إذ اجريت الدراسة على (12) بنكاً اردنياً للمدة من 2008 – 2014. وتم قياس جودة الافصاح من خلال التزام بالتعليمات الصادرة عن هيئة الاوراق المالية بموجب المادة 12 من قانون الاوراق المالية 76 لسنة 2002. وهيكل مجلس الادارة كمقياس لحوكمة الشركات. وفي السياق نفسه توصلت دراسة (Salem et al. 2019) الى ان هناك اثراً سلبياً للملكية الادارية على جودة الافصاح عن المخاطر.

وتأسيساً على ما سبق, ان الادب المحاسبي لم يكن حاسماً بخصوص اثر حوكمة الشركات في جودة الافصاح. فقد اشارت بعض الدراسات الى وجود اثر لحوكمة الشركات في جودة الافصاح في حين اشارت دراسات اخرى بشكل معاكس بعدم وجود مثل هذا الاثر. ومن ثمّ سمح هذا التضارب في نتائج الدراسات السابقة للباحث في صياغة الفرضية الاتية: هناك اثر لأليات حوكمة الشركات المتمثلة بخصائص مجلس الادارة في تحقق مستوى عالٍ من الجودة في الافصاح المحاسبي.

5- اساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات من الفئة المستهدفة في هذه الدراسة الا وهم المحاسبون العاملون في الشركات العراقية والمدققون العاملون في مكاتب وشركات التدقيق العراقية. اعتمد الباحث على مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبانة وبدرجة (5) لرأي موافق جدا ودرجة (4) لرأي موافق ودرجة (3) لرأي محايد ودرجة (2) لرأي غير موافق ودرجة (1) لغير موافق بشدة. ومن اجل تصميم الاستبانة اعتمد الباحث على الدراسات السابقة في تصميم اداة جمع البيانات. والجدول (1) يبين ذلك:

جدول (1)

ت	المتغيرات	المصدر
1	حوكمة الشركات	(محمد, 2019).
2	جودة الافصاح المحاسبي	(حنتوش, 2018 ؛ علي, 2018 ؛ علي, 2017 ؛ غنيهي, 2015)

1- تعريف اجرائية:

حوكمة الشركات : هي عبارة عن مجموعة من الادوات التي تستخدم في الشركة للحد من مشكلات الوكالة التي تنتج عن عقود غير مكتملة بين الادارة والمالكين والتي لا تغطي جميع الاحتمالات التي تواجه الشركة في المستقبل , إذ تعمل الادارة على تحقيق مصالحها واهدافها الخاصة على حساب المالكين , وان الحوكمة تعمل على تحقيق التطابق بحيث يعمل المديرون على تحقيق اهداف المالكين والعمل لصالحهم مقابل تحمل تكاليف وكالة ومساءلتهم امام مجلس الادارة (Beekes et al., 2016 : 263).

حجم الشركة : وهي احدى خصائص الشركات المرتبطة بجودة الافصاح حيث تلتزم الشركات كبيرة الحجم بالإفصاح عن المزيد من المعلومات لأنها تمتلك عدد كبير من المساهمين الذين يهتمون بمتابعة امور الشركة وان ادارة هذه الشركات تخضع الى المساءلة من قبل مجلس الادارة والذي يعد إحدى اليات الحوكمة في الشركة (Satta et al., 2015:147).

جودة الافصاح : هي كمية ونوعية المعلومات التي تتصف بالموثوقية وقابليتها للمقارنة والشفافية وايصالها الى مستخدميها في الوقت المناسب والتي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة وتعكس حقيقة المركز المالي للشركة ونتيجة اعمالها (Salehi et al., 2018 : 2).

الافصاح المالي : هو الوسيلة التي من خلالها تستطيع ادارة الشركة توفير معلومات تاريخية وتنبؤيه بحيث تمكن المستخدمين من وضع التنبؤات والتي من خلالها يستطيع المستثمرون تحديد مجالات النمو المستقبلي للشركة (Nosheen et al., 2018 : 64).

ثانيا : الاطار النظري للدراسة

1- حوكمة الشركات

لقد تم التطرق الى موضوع حوكمة الشركات منذ تسعينات القرن الماضي , وزاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات اثر فضيحة شركة انرون (Enron) التي كانت بمثابة صدمة كبيرة هزت الثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق وعلى اثر ذلك اصدر الكونغرس الامريكي قانون ساربنس اوكسلي SOX في سنة 2002. ولغرض حماية اصحاب المصالح في الشركة وذلك بالحصول على عائد مهم لاستثماراتهم ظهرت حوكمة الشركات, فضلا عن التخلص من مشكلات الوكالة بشأن تضارب المصالح بين المالكين والمديرين والتي قد تؤثر في القرارات الاستثمارية الخاصة بالشركة من حيث اتخاذ القرارات التي تراعي مصالح المديرين على حساب المالكين وتجنب القرارات التي تضر بمصالح المديرين وسمعتهم حتى وان كانت في مصلحة المالكين ولذلك اصبحت حوكمة الشركات ضرورة ملحة تراعي مصالح الجميع من مالكيين ومديرين في الشركة مما ينعكس ايجابا على الشركة من حيث الحصول على المزيد من الاستثمارات وذلك من خلال سهولة وصول الشركة الملتزمة بحوكمة الشركات الى السوق المالي بسهولة وبشروط افضل (مشابط, 2021: 24).

1-1 تعريف حوكمة الشركات

هنالك عدة تعريفات لحوكمة الشركات فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انها نظام موجبة يتم تحديد الحقوق والواجبات للجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالشركة كالمديرين والمستثمرين والدائنين عبر تحديد واتباع الاجراءات وقواعد العمل وذلك من اجل اتخاذ القرارات بشأن الشركة, وكذلك تحديد اهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الاهداف وفرض رقابة فعالة على التقارير المالية وبما يكفل جودة المعلومات التي تتضمنها (Abdelkareem & Abusharbeh, 2016: 215). و تم تعريف حوكمة الشركات في نص تقرير كادبري (Cadbury Report) على انها النظام الذي تطبقه الشركة بما يضمن ادارتها وتوجيهها والاشراف عليها بشكل جيد, وان ضمان تطبيق حوكمة الشركات في الشركة يكون على عاتق مجلس الادارة (حسن, 2018: 359). كما تعرف على انها الاليات التي تضمن وجود التحقق والتوازن بين اهداف المالكين والمديرين والرقابة على الشركة بما يضمن الشفافية في عملها ويحقق اهدافها (Xu & Rhee, 2018: 100). في حين عرف (Ali, 2008: 4) حوكمة الشركات بانها مجموعة من الادوات التي تنظم عمل الادارة وتؤثر في القرارات التي تتخذها ويتم ذلك عبر تحديد المهام والمسؤوليات وتحديد مجالات العمل بشكل واضح . كما تعرف على انها مجموعة من الادوات المطبقة في الشركة التي يضمن من خلالها المستثمرون الحصول على عائد عن الاستثمارات (Saha & Kabra, 2020 : 2). وتشير حوكمة الشركات الى انها آلية العمل التي تنظم العلاقات بين الادارة والجهات ذات المصلحة بالشركة بحيث تجعل الادارة مساءلة امام مجلس الادارة فضلا عن جعل مجلس الادارة خاضعاً للمسؤولية امام المساهمين والجهات ذات العلاقة (Al Atta, 2016 : 195). ويرى الباحث ان حوكمة الشركات هي اسلوب اداري تنظيمي تحكمه مجموعة من المبادئ والاليات والاطر والتي تنظم عمل ادارة الشركة وتوجهه بما يجب القيام به والرقابة عليها بما يضمن تحقيق اهداف كافة الجهات ذات المصالح.

2-1 اهمية حوكمة الشركات

تأتي اهمية حوكمة الشركات كونها تزيد من اداء الشركة ومن قيمتها وكذلك تدفقاتها النقدية المستقبلية وذلك عن طريق الحد من رغبة المديرين من تحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة على حساب المالكين. إذ تعمل الحوكمة على تخفيض تكلفة رأس المال عن طريق حماية حقوق الاقلية من المستثمرين ويشعرون بانهم محميون ولديهم ثقة بالشركة مما يشجع المستثمرين على مساهمة اكبر في اسواق راس المال والاستعداد على تقديم المزيد من الاموال للشركة بما يزيد من قيمتها (Nosheen et al., 2018: 68-70). وان حوكمة الشركات تساعد على انفتاح الشركات على الاسواق المالية الدولية و تداول اسهمها بسهولة, وحصول المستثمرين على عائد مناسب عن استثماراتهم (Doidge et al., 2007: 3). وقد اشار (Mohamad (2004:4-5) الى ان اهمية حوكمة الشركات تكمن في تحقيق الاتي :

- أ- استخدام الشركة لموجوداتها بكفاءة : إذ تضمن الحوكمة استخدام الموجودات من قبل الشركة بكفاءة, والحصول على التمويل واستخدامه في الاستثمار في الموجودات وتحقيق عائد يفوق كلفة الديون.
- ب- تخفيض كلفة رأس المال إذ تعمل الحوكمة على تشجيع المستثمرين واصحاب الاموال على تقديمهم المزيد للتمويل للشركة وبكلفة منخفضة وعدّ وجودها هو الضمان على اموالهم.
- ت- تنفيذ الشركة لمسؤولياتها اتجاه المجتمع من حيث التنفيذ السليم للقوانين التي تضمن حقوق المجتمع وحمايته وحماية البيئة من التلوث وتوظيف العاطلين ورعاية الاطفال.
- ث- تحسين اداء الشركة حيث ان مساءلة الشركة امام الجميع يضمن قيام الشركة بأعمالها بكفاءة وفاعلية مما ينعكس على تحسن اداؤها وتطوره.

ويرى الباحث ان التطبيق السليم لحوكمة الشركات يسهم في تطابق الاهداف بين الادارة والمالكين وذلك بجعل الادارة تعمل على تحقيق اهداف المالكين وهذا يتم عبر التحديد للمهام والمسؤوليات بما ينعكس على تحسن اداء الشركة واستقرارها, فضلا عن شعور المستثمرين بالثقة والاطمئنان على اموالهم وهذا بدوره يؤدي الى جذب المزيد من الاستثمارات ومن ثمّ تحصل الشركة على تمويل بكلفة منخفضة.

3-1 مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بوضع ستة مبادئ لحوكمة الشركات وهي:

(OECD, 2015:13-45)

- أ- وجود اطار لحوكمة الشركات فعال : بموجب هذا المبدأ ان يضمن اطار حوكمة الشركات وجود اسواق مالية تسمح للشركات بتداول اسهمها فيها بصورة شفافة وعادلة , وتوجب على الشركة التخصيص السليم لمواردها وتلزمها بضرورة التطبيق السليم للقوانين والتحديد الواضح للمهام والواجبات داخل الشركة

ب- حماية حقوق المساهمين والوظائف الاساسية لأصحاب حقوق الملكية : وبموجب هذا المبدأ فان اطار حوكمة الشركات يعمل على ضمان وجود معاملة عادلة لحقوق الاقلية من المساهمين و حمايتهم و تعويضهم في حال انتهاك حقوقهم .

ت- الاستثمار المؤسسي واسواق رأس المال: وبموجب هذا المبدأ يوفر اطار حوكمة الشركات الحوافز والدوافع التي تساعد على الاستثمار وتعطي دوراً الى الاسواق المالية لضمان وجود حوكمة جيدة في الشركات .

ث- دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات : وبموجب هذا المبدأ فان اطار حوكمة الشركات يضمن حقوق الجهات ذات المصالح التي تنص عليها القوانين والتشريعات , وحث الشركة واصحاب المصلحة على التعاون المثمر لضمان استمرارية الشركة ورفع مستوى ادائها .

ج- الافصاح والشفافية: وبموجب هذا المبدأ فان اطار حوكمة الشركات يلزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تمثل بصدق الاحداث وان تقدم في الوقت المناسب بشأن نتائج الاعمال والموقف المالي والملكية واجراءات الحوكمة .

ح- مسؤولية مجلس الادارة: بموجب هذا المبدأ يضمن اطار حوكمة الشركات الارشادات والتعليمات التي تساعد في التوجيه الاستراتيجي لإدارة الشركة ومراقبتها من قبل مجلس الادارة ومساءلتهم امام الشركة والمساهمين .

ويرى الباحث ان مبادئ حوكمة الشركات توجب على ادارة الشركة حماية و ضمان حقوق اصحاب المصالح وذلك عن طريق التوزيع الدقيق للمهام والواجبات داخل الشركة وجعل الادارة تعمل على خدمة المالكين عبر الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الشركة, فضلا عن مساءلتها امام مجلس الادارة في حال انتهاكها لحقوق الاطراف ذات المصالح بالشركة ومن ثمّ تسهم في حل مشكلات الوكالة. وان هذه المبادئ تلزم الادارة بإنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة والافصاح عنها للمستخدمين

2- الافصاح المحاسبي واهميته

يقصد بالإفصاح المحاسبي ان تتضمن القوائم المالية المعلومات اللازمة كافة لإظهار الموقف المالي للشركة في نهاية السنة وبيان نتيجة اعمالها من ربح او خسارة خلال السنة وذلك في ضوء معالجة الاحداث الاقتصادية التي تمت وايقال المعلومات الى الجهات ذات المصالح وذلك من اجل اتخاذ القرارات. وتنبع اهمية الافصاح المحاسبي من اهمية وجود الشركات المساهمة في الدول التي تحمي قوانينها المستثمر وتوفر له بيئة استثمارية ناجحة والتي تنص على ان تكون هناك شفافية في نشر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بشكل يضمن نشر الحد الأدنى من المعلومات نظرا لان الاطراف ذات المصالح ليس لديهم سلطة تجبر الشركة على الافصاح عن جميع المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم ومن ثمّ جعل الافصاح المحاسبي من التعامل في السوق المالي يتم بشكل اكثر عدالة مما يوفر فرصاً متكافئة لجميع المتعاملين في السوق المالي في الحصول على المعلومات وبعدها خلق بيئة استثمارية شفافة وناجحة مما يزيد من فرص النمو وكفاءة السوق المالي (علي, 2017: 61-62). كما يسهم الافصاح في سهولة حصول الشركات على تمويل بكلفة منخفضة عبر افصاحها عن المعلومات المحاسبية الى العديد من المستثمرين

الخارجين مما يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات في السوق المالي وتخفيض العلاوة التي يطلبها المستثمرون لتعويض المخاطرة المتمثلة بالخسائر المتوقعة الناجمة عن التداول من الداخل. وكذلك الحد من مشكلات الوكالة عبر حل مشكلة المعلومات الخاصة التي تتمتع بها الاطراف الداخلية على حساب الاطراف الخارجية, وكذلك منع الادارة من التلاعب ومن ثمّ يضيف الشفافية والمصدقية للمعلومات المحاسبية (Nelson et al., 2010:687 Seamer, 2014:112)

ويرى الباحث ان الافصاح المحاسبي هو اسلوب ايصال المعلومات المحاسبية الى مستخدميها عبر التقارير المالية فضلا عن الايضاحات التي تشير الى السياسات والاجراءات والقواعد المحاسبية التي اتبعت في معالجة المعلومات المحاسبية. وان الافصاح المحاسبي يوفر فرصاً متكافئة لجميع المستخدمين بما يمكنهم من اتخاذ القرارات .

1-2 انواع الافصاح المحاسبي

يقسم الافصاح عن المعلومات المحاسبية حسب كميته ونوعيته ومدى الالتزام به وكالاتي :

1-1-2 من حيث كمية المعلومات

أ- الافصاح الكامل : وهو الافصاح عن المعلومات كافة التي تغطي أنشطة الشركة المالية وغير المالية والاجتماعية والبيئية فضلا عن المعلومات الماضية والمستقبلية مما يعطي رؤية عن اداء الشركة وخططها المستقبلية وعلاقتها مع البيئة الداخلية الخارجية والجهات ذات المصلحة بالشركة (ابو شلوع , 2013 : 22).

ب- الافصاح الكافي : وهو ان يتم الافصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية بحيث تلي حاجة مستخدميها ولا تضللهم وبما يتفق مع الاغراض التي اعدت من اجلها (هندريكسن, 1990 : 766).

ت- الافصاح العادل : وهو ان تقدم المعلومات المحاسبية الى جميع المستخدمين على حد سواء بدون تفضيل مصلحة مستخدم على حساب مستخدم اخر وبما يلي احتياجات جميع المستخدمين من المعلومات في الوقت نفسه(شطوري, 2020 : 68).

2-1-2 من حيث نوعية الافصاح

أ- الافصاح الوقائي : وهو النمط التقليدي للإفصاح المحاسبي والذي يهدف الى الافصاح عن المعلومات وبما يجعلها غير مضللة للمستخدمين الذين لديهم فهم محدود على استخدام المعلومات المحاسبية حتى لو ادى ذلك الى استبعاد المزيد من المعلومات الملائمة.

ب- الافصاح التثقيفي : ويسمى بالإفصاح الاعلامي الذي يعكس الرؤية المعاصرة للإفصاح , وظهر هذا الافصاح نتيجة ايلاء مستخدمي المعلومات المحاسبية الاهمية لخاصية الملاءمة ومن ثمّ فان هدف هذا النوع من الافصاح هو تقديم المعلومات التي تتصف بالملاءمة والتي تحدث فرقاً في اتخاذ القرار (الشيرازي, 1990 : 324 – 330).

3-1-2 من حيث درجة الالتزام القانوني

أ- افصاح الزامي :وهو الافصاح الذي تطلبه القوانين والتشريعات والجهات المنظمة للمهنة والتي تلزم الشركة بالإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات (ابو شلوع, 2013 : 23).

ب- افصاح اختياري: وهو الافصاح عن المعلومات الاضافية التي لا تكون الشركة ملزمة بالافصاح عنها (Lan et al., 2013: 265).

3- مفهوم جودة الافصاح المحاسبي

هناك عدة تعريفات لجودة الافصاح المحاسبي فقد عرفت دراسة (2 : Salehi et al., 2018) على انها توصيل المعلومات المحاسبية الى مستخدميها من خارج الشركة والتي تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق والشفافية وقابليتها للمقارنة والتي تتخذ كأساس يعتمد عليه متخذ القرار. ويقصد بجودة الافصاح المحاسبي وهو ان يتمكن مستخدم التقارير المالية من اجراء المقارنات للشركة نفسها على مدى عدة سنوات او المقارنة مع الشركات الاخرى خلال سنة واحدة وذلك من اجل معرفة وتقييم ادائها المالي والوقوف على التغيرات في مركزها المالي (Abdelkareem & Abusharbeh, 2016: 216). وعرفت دراسة (Botosan, 2004: 289-290) على انها كمية ومحتوى المعلومات المحاسبية التي تتصف بالملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والتي تعكس الاحداث والمعاملات التي تمت والتي تم الافصاح عنها لمساعدة الاطراف ذات المصلحة في اتخاذ القرارات. ان جودة المعلومات المحاسبية هي ان تعبر المعلومات المقدمة الى المساهمين والجهات ذات العلاقة بالشركة عن الرؤى والاهداف المستقبلية للشركة والتي تشجع على خلق القيمة للشركة (Beretta & Bozzolan, 2004: 265-266).

ويرى الباحث ان جودة الافصاح المحاسبي هي ان تلبى المعلومات المحاسبية حاجة المستخدمين وبما يحقق اهدافهم لكونها تعكس حقيقة المعاملات التي تمت داخل الشركة من خلال معالجتها محاسبيا على وفق الطرائق والاساليب الفنية السليمة ومن ثمّ انتاج معلومات محاسبية مفيدة.

3-1 طرائق قياس جودة الافصاح المحاسبي

هناك عدة طرائق لقياس جودة الافصاح المحاسبي منها (احمد, 2019 : 46-49) :

أ- تلبية احتياجات المستخدمين

على وفق هذه الطريقة يتم قياس جودة الافصاح المحاسبي بناء على قدرة المعلومات المحاسبية على تلبية حاجة المستخدمين . ومن عيوب هذه الطريقة قد تكون المعلومات التي تلبى حاجة مستخدم في نظره ذات جودة وفي نظر مستخدم اخر ليست كذلك وهذا يرجع الى تنوع وتعدد حاجات المستخدمين من المعلومات ومن ثمّ يختلف الحكم على جودة الافصاح المحاسبي من مستخدم الى اخر.

ب- كمية المعلومات التي تم الافصاح عنها

بموجب هذه الطريقة كلما زادت كمية الافصاح عن المعلومات تزيد جودة الافصاح المحاسبي. يعاب على هذه الطريقة ان كمية المعلومات التي تم نشرها قد لا تعبر عن الجودة بمعنى فقد تكون هناك معلومات مختصرة ولكنها واضحة بينما توجد معلومات مفصلة ولكنها غير مفهومة.

ت- الافصاح عن بنود محددة بالتقرير المالي

تعمل هذه الطريقة على وفق اسلوب تركيز الافصاح على محتوى بنود محددة في التقرير والتي تعد مؤثرة في قرارات المستثمرين مثل القيمة العادلة للموجودات ومدى التزام الشركة بالحوكمة ووجود لجنة تدقيق وتعاب على هذه الطريقة انها لا تعكس رؤية كاملة لقياس جودة الافصاح المحاسبي.

4- اثر الليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

يعد التنفيذ الدقيق لحوكمة الشركات اداة مفيدة لتحقيق جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية , كما تلزم احد مبادئ حوكمة الشركات بضرورة ان تتوافر الدقة والشفافية في القوائم المالية الى جانب الالتزام بالتشريعات والقوانين وبذلك نجد ان هناك علاقة قوية بين التطبيق السليم لحوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية في القوائم المالية. إذ يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في الافصاح المحاسبي , فالأثر المباشر لأليات حوكمة الشركات هو ضمان توافر الموثوقية في المعلومات المحاسبية والافصاح عنها بوصفه الوسيلة التي يعتمد عليها في صنع القرارات, بوصف الافصاح عن المعلومات المحاسبية الاساس الذي يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الاسواق المالية, والذي من خلاله يمكن معرفة حقيقة القيمة السوقية للأسهم والتي تساعد في سرعة تداول الاسهم في السوق المالي من بيع وشراء. وتساعد حوكمة الشركات في الحد من مشكلة المعلومات الخاصة اي تمنع تداول الاسهم من قبل المطلعين وذلك عن طريق الافصاح المحاسبي عن معلومات ذات جودة عالية والتي تعد مفيدة للمستخدمين مما يؤدي الى تحسين سمعة الشركة بشأن انتاجها لمعلومات محاسبية ذات موثوقية وشفافية. وبناء على ذلك فان حوكمة الشركات تضمن مصداقية اعداد القوائم المالية والافصاح عن معلومات محاسبية عالية الجودة (علي, 2017: 90-91). ولذلك فان الافصاح الجيد يدل على التطبيق السليم لحوكمة الشركات وبما يضمن حقوق اصحاب المصالح بالشركة ومعرفة اداء الشركة و مراقبة المديرين لمنعهم من تحقيق اهدافهم الخاصة على حساب المالكين (Chen et al., 2007: 646). وتتأثر حوكمة الشركات بسلطة تنفيذ القانون إذ نجدها فعالة بدفع الشركات على الالتزام بمتطلبات الافصاح وضماناً لحماية المستثمرين و تلبية احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية عالية الجودة لان الاخفاق في ذلك يعرض ادارة الشركات للمساءلة وفرض العقوبات مما ينعكس سلباً على سمعتها (Beekes et al., 2016: 266).

ويرى الباحث ان اهمية حوكمة الشركات تسهم في تحقيق الشفافية في عملية اعداد القوائم المالية إذ تكون هناك رقابة على مراحل المعالجة المحاسبية كافة وهذا بدوره يؤدي الى وجود معلومات محاسبية معدة على وفق السياسات والطرائق والاجراءات المحاسبية. وتساعد في حصول الاطراف ذات العلاقة على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وتمكن الشركات في الحصول على تمويل بكلفة منخفضة واستثمار هذه الاموال في الموجودات الثابتة واستخدامها بكفاءة وبما يحقق عوائد تفوق كلفة هذه الاموال. إذ تؤثر حوكمة الشركات المتمثلة بخصائص مجلس الادارة على جودة الافصاح المحاسبي بالشكل الاتي :

أ- استقلالية مجلس الادارة وفعاليتها

يعد مجلس الادارة الركيزة الاساسية لحوكمة الشركات وان دوره هو مراقبة عمل الادارة من حيث امثالها للقوانين والتعليمات . وتعد استقلالية مجلس الادارة احد الاركان الاساسية للحوكمة لضمان قدرته على مراقبة الادارة بفعالية , ومن ثم فان استقلالية مجلس الادارة فضلا عن زيادة عدد اجتماعاته واشرافه على عملية اعداد القوائم المالية تؤدي الى التزام الشركات بإفصاح اكبر عن المعلومات المحاسبية (Chapple & Truong, 2015: 972).

أ- حجم مجلس الادارة

ان كبر حجم مجلس الادارة يجهز الشركة بمجموعة من الموارد البشرية الكفوءة والمؤهلة التي تقدم النصيح والمشورة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة في جودة الافصاح عن المعلومات (Saha & Kabra, 2020: 11).

ب- المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الادارة

تعد درجة التعليم وقدرات المديرين بمثابة موارد تجارية موجودة في الشركة والتي تسهم في تطوير وتنمية أنشطة الشركة التجارية مما يزيد من انتاجية واداء الشركة عبر اتخاذهم القرارات الاستثمارية الافضل وخلق قيمة للشركة ومراقبة جودة المعلومات المحاسبية ومن ثمّ دفع رسوم اقل للمدققين (Salehi et al., 2018: 9).

ت- استقلالية لجنة التدقيق وفعاليتها

ان وجود اعضاء مستقلين من الادارة في لجنة التدقيق فضلا عن وجود لجنة التدقيق الاكبر عددا وتمتعهم بالمعرفة التي تمكنهم من تحسين جودة التدقيق عبر تشخيص المشكلات وايجاد الحلول اللازمة وهذا ما يجعل اللجنة تمارس دورها الرقابي بشكل فعال مما ينعكس ايجابا على جودة الافصاح (Salem et al., 2019: 577). وفي هذه الدراسة يركز الباحث على اليات الحوكمة المتمثلة بخصائص مجلس الادارة واثرها في جودة الافصاح على اعتبار انه في السنوات الاخيرة زاد الاهتمام من قبل الاكاديميين وكذلك المستثمرين في السوق المالي بمجلس الادارة بوصفه آلية لحوكمة الشركات فضلا عن دوره في حماية حقوق اصحاب المصالح وذلك من خلال الرقابة على الادارة ومتابعة تنفيذ اعمالها, وان اداء المجلس لواجباته يتأثر بعوامل كاستقلال المجلس وحجمة والمستوى العلمي لأعضائه. فضلا عن كون خصائص مجلس الادارة هي احد المحددات الاساسية للأداء المالي (Uadiale, 2010: 155). وبناء على ذلك, فان مهام مجلس الادارة في تغير مستمر وانها ليست مقتصرة على رقابة الادارة وتقييم ادائها فحسب وانما اصبح يتخذ القرارات الرشيدة ووضع خطط طويلة الاجل للشركة وهذا بدوره يشجع الشركات على تقديم افضل اداء مالي ويأتي ذلك عبر قيامه بمهمتين الاولى هي مراقبة الانشطة التشغيلية للإدارة وبما يضمن منع الادارة من ارتكاب الاخطاء والمخالفات والمهمة الثانية هي تقييم اداء الادارة وتقديم المشورة لها بخصوص تحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها (Noor & Fadzil, 2013: 193).

ثالثاً: الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الميدانية بمعرفة اراء عينة الدراسة في الاثر بين اليات حوكمة الشركات و جودة الافصاح المحاسبي. وقد استخدم الباحث في جمع بيانات الدراسة اسلوب قائمة الاستبانة والتي تم اعدادها واختبارها بحيث تتفق مع اهداف الدراسة وتساعد في اختبار فرضية الدراسة. وتم عرض قائمة الاستبانة على مجموعة من الاساتذة الاكاديميين في تخصص المحاسبة لمعرفة مدى وضوح الاسئلة وتسجيل الملاحظات وبعد التأكد من ملاءمة قائمة الاستبانة لأهداف الدراسة قام الباحث بصياغتها في صورتها النهائية وتوزيعها على عينة الدراسة حيث تكونت من 81 من المحاسبين والمدققين العاملين في الشركات العراقية. وتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحقيق اهداف الدراسة والتي تشمل الاحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي، واختبار الصدق والثبات لأسئلة قائمة الاستبانة، واحتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة الدراسة والاجابات عن فقرات الاستبانة، واجراء تحليل الارتباط والانحدار للوقوف على نتائج الدراسة وذلك خلال استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية.

1- الاحصاء الوصفي لعينة الدراسة

يتضح من الجدول الآتي ان اغلب عينة الدراسة من الذكور إذ بلغ عددهم 52 وبنسبة 64.2%، بينما الاناث بلغ عددهن 29 وبنسبة 35.8%. وفيما يخص المؤهل العلمي نجد ان معظم المستقصي عنهم من افراد العينة حاصلين على شهادة البكالوريوس إذ بلغ عددهم 59 وبنسبة 72.8% واول فئة هم الحاصلون على درجة الدكتوراه وعددهم 1 بنسبة 1.2%. واما سنوات الخبرة فكانت الفئة من 15 سنة حتى 20 سنة هي اعلى الفئات المستقصي عنهم وعددهم 22 بنسبة 27.2% واول فئة هي الاقل من 5 سنوات يمثلها 7 اشخاص وبنسبة 8.6%. وفي مجال التخصص نجد ان اغلب المحاسبين تخصصهم محاسبة إذ بلغ عددهم 57 وبنسبة 70.4% في حين تخصص الاقتصاد هو الاقل ويمثله شخص واحد وبنسبة 1.2%.

الجدول (2)

خصائص افراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	52	64.2%
	انثى	29	35.8%
	الإجمالي	81	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	14	17.3%
	بكالوريوس	59	72.8%
	ماجستير	5	6.2%
	دكتوراه	1	1.2%
	اخرى	2	2.5%
	الإجمالي	81	100%
عدد سنوات الخبرة	سنوات اقل من 5	7	8.6%
	سنوات 5 حتى 10	14	17.3%
	سنة 10 حتى 15	20	24.7%
	سنة 15 حتى 20	22	27.2%
	سنة 20 أكثر من	18	22.2%
	الإجمالي	81	100%
التخصص الاكاديمي	محاسبة	57	70.4%
	اقتصاد	1	1.2%
	ادارة الاعمال	16	19.8%
	علوم مالية ومصرفية	4	4.9%
	اخرى	3	3.7%
	الإجمالي	81	100%

1- صدق وثبات الاستبانة

ولمعرفة مدى الاعتماد على نتائج الدراسة التي يتوصل اليها الباحث و يعممها، فقد تم احتساب معامل الصدق الثبات إذ يبين الجدول الآتي نتائج اختبار الصدق والثبات وكالاتي:

الجدول (3)

قيم معاملات الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة

معامل		فئات الدراسة
الثبات (الفاكرونباخ)	الصدق الذاتي	
0.852	0.923	العلاقة بين اليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح المحاسبي

اثر أليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

يتضح من الجدول (3) ان قيم معاملي الصدق والثبات لـ 26 سؤالاً تضمنتها قائمة الاستبانة مقبولة و جيدة وبذلك يتضح لدى الباحث انه يمكن الاعتماد على النتائج وتعميمها على مجتمع الدراسة.

1- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-3 الاحصاء الوصفي لمتغيرات حوكمة الشركات

يوضح الجدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لردود افراد على محور اليات حوكمة الشركات وكما يلي :

الجدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير حوكمة الشركات

رقم السؤال	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب النسبي حسب الوسط الحسابي
1	ان تمتع مجلس الادارة في الشركة بمستوى اخلاقي عالي يؤدي الى زيادة في جودة الافصاح المحاسبي.	4.18	0.988	8
2	ان تو افر المهاره والمعرفة والخبرة العلمية والعملية في اعضاء مجلس الادارة يؤدي الى تحسن جودة الافصاح المحاسبي.	4.39	0.683	3
3	ان وجود عدد قليل من اعضاء مجلس الادارة في الشركة يؤدي الى ادارتها بشكل افضل مما يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي.	3.80	0.980	10
4	ان تحديد المهام لرئيس واطباء مجلس الادارة في الشركة يؤدي الى تحسن جودة الافصاح المحاسبي.	4.20	0.753	7
5	ان ازالة تعارض المصالح من قبل مجلس الادارة يحقق اهداف الشركة وهذا يؤدي الى تحسن جودة الافصاح المحاسبي.	4.06	0.871	9
6	ان قيام نظام التدقيق والرقابة الداخلية في الشركة بتقييم اداء القسم المالي والاشراف على عملية اعداد التقارير المالية يسهم في تحسن جودة الافصاح المحاسبي.	4.22	0.836	6
7	ان تو افر المعرفة والخبرة لدى اعضاء لجنة التدقيق والرقابة الداخلية في الشركة يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي.	4.39	0.785	2
8	ان وجود الاستقلالية لدى اعضاء لجنة التدقيق والرقابة الداخلية يسهم في تحسن جودة الافصاح المحاسبي.	4.23	0.762	5
9	ان تمتع اعضاء لجنة التدقيق والرقابة الداخلية بالكفاءة والنزاهة والسمعة الجيدة يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي.	4.53	0.614	1
10	ان وجود التنسيق والاتصال بين اعضاء لجنة التدقيق والرقابة الداخلية مع رئيس واطباء مجلس الادارة فيما يتعلق بمناقشة نتائج التدقيق ومتابعة تنفيذها يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي.	4.34	0.673	4
-	الإجمالي	4.23	0.410	-

إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير 4.23 وبنحرف معياري 0.410 وهو ما يدل على أهمية الحوكمة من قبل افراد عينة الدراسة اما على مستوى العبارات فقد احتلت العبارة رقم 9 (ان تمتع اعضاء لجنة التدقيق والرقابة الداخلية بالكفاءة والنزاهة والسمعة الجيدة يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي) الترتيب النسبي الاول بمتوسط حسابي 4.53 وبنحرف معياري 0.614 وهو ما يوضح ميزة النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة لدى اعضاء لجنة التدقيق يسهم في جودة الافصاح المحاسبي. بينما اقل متوسط حسابي حققتها العبارة رقم 3 (ان وجود عدد قليل من اعضاء مجلس الادارة في الشركة يؤدي الى ادارتها بشكل افضل مما يؤدي الى تحسن في جودة الافصاح المحاسبي) إذ بلغ 3.80 وبنحرف معياري 0.980 وهذا يدل على ان المستجوبين يرون ان صغر حجم المجلس يقلل من جودة الافصاح المحاسبي.

2-3 الاحصاء الوصفي لمتغير جودة الافصاح المحاسبي

يوضح الجدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لردود افراد على محور جودة الافصاح المحاسبي وكما يلي :

الجدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير جودة الافصاح المحاسبي

رقم السؤال	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب النسبي حسب الوسط الحسابي
1	يتفاوت الافصاح عن المعلومات تبعاً لاختلاف الحجم وطبيعة نشاطات القطاعات التي تنتمي اليها الشركات المساهمة.	3.83	0.886	12
2	اعتماد السوق المالي على نماذج موحدة للإفصاح يؤدي الى زيادة فهمها والاعتماد عليها من قبل مستخدميها.	3.93	0.826	8
3	ان انخفاض مستويات الافصاح في القوائم المالية يقلل من الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرار الاستثماري.	3.92	1.009	9
4	يمكن الافصاح من بيان المعلومات كافة المالية وغير المالية وقيمتها المستقبلية.	3.87	0.940	11
5	ان زيادة في نوعية وطبيعة الافصاح عن المعلومات من قبل الشركة تمكن المساهمين من متابعة استثماراتهم في الشركة.	4.19	0.781	3
6	يمكن الافصاح في التقارير المرحلية من توفير معلومات مهمة.	3.91	0.793	10
7	ان الافصاح حسب القطاعات التشغيلية يمكن من توفير معلومات مهمة واي امور محاسبية تتطلب دراسة معمقة.	4.07	0.802	5
8	يمكن الافصاح عن المعلومات من توضيح الأهداف والاداء المستقبلي للشركة.	3.80	0.827	14
9	يساعد الافصاح عن المعلومات الجهات الخارجية من توفير معلومات تسهم في تقدير المخاطر.	4.02	0.879	6
10	يسهم الافصاح عن المعلومات في فهم الخطط الاستراتيجية للشركات من قبل اصحاب المصالح.	3.98	0.715	7
11	يحسن الافصاح عن المعلومات من ارشادات وقرارات المحللين الماليين بشأن المخاطر التي تواجه الشركة وفرص النمو وذلك لمساعدة	4.19	0.696	4

اثر أليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

المستثمرين والمساهمين في اتخاذ القرار الاستثماري.			
12	0.817	3.79	وضع حدود كمية (عتبة افصاح عن البنود الواجب الافصاح عنها).
13	0.872	3.83	وضع اشتراط لطبيعة البند بغض النظر عن مبلغه المفصح عنه تبعاً لطبيعة اهمية البند.
14	0.914	4.19	تتبع الشركة اساليب حديثة في الافصاح عن المعلومات وتوصيلها الى المساهمين.
15	0.831	4.30	ان الافصاح الالكتروني عن المعلومات قد اصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها فيما يتعلق بالعرض والافصاح وتوفير المعلومات المحاسبية للمستخدمين كافة.
16	0.948	3.77	اظهر الافصاح الالكتروني العديد من المخاطر التي اثرت سلباً في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.
-	0.452	3.98	الإجمالي

إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المتغير 3.98 وبانحراف معياري 0.452 وهذا يشير الى ان افراد عينة الدراسة يرون اهمية توافر الجودة في الافصاح المحاسبي. اما على مستوى العبارات فقد احتلت العبارة رقم 15 (ان الافصاح الالكتروني عن المعلومات قد اصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنه فيما يتعلق بالعرض والافصاح وتوفير المعلومات المحاسبية للمستخدمين كافة) بمتوسط حسابي 4.30 وبانحراف معياري 0.831 إذ يرى المستجوبون ان استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في الافصاح عن المعلومات المحاسبية يساهم في دقة جمع المعلومات ومعالجتها والسرعة في الوصول اليها من قبل المستخدمين. بينما اقل متوسط حسابي كان للعبارة رقم 16 (اظهر الافصاح الالكتروني العديد من المخاطر التي اثرت سلباً في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية) بمتوسط حسابي 3.77 وبانحراف معياري 0.948 وهذا يدل على ان المستجوبين يرون ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في الافصاح عن المعلومات المحاسبية لن تنتج عنه اي مخاطر بشأن التلاعب في المعلومات المحاسبية.

1- اختبار فرضية الدراسة وتحليل النتائج

1-4 قياس الارتباط بين المتغير المستقل (اليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (جودة الافصاح المحاسبي) لاختبار فرضية الدراسة المتمثلة بـ اثر اليات حوكمة الشركات على تحقق مستوى عالٍ من الجودة في الافصاح المحاسبي تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس علاقة الارتباط المعنوية بين اليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح وكانت النتائج كما يلي :

الجدول (6)

قيم معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
جودة الافصاح المحاسبي	**0.513	0.00

يتضح من الجدول (6) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى 0.00 إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.513 والخاصة بعلاقة المتغير المستقل (اليات حوكمة الشركات) مع المتغير التابع (جودة الافصاح المحاسبي) وهذا يدل على وجود علاقة موجبة طردية.

2-4 قياس اثر اليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

حيث تم استخدام اسلوب الانحدار وذلك لقياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل (اليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (جودة الافصاح المحاسبي) وكانت النتائج كما يلي :

الجدول (7)

نتائج تحليل الانحدار لقياس تأثير حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي

المتغير المستقل	قيمة المعامل	قيمة t	قيمة Sig	معامل التحديد R ²	تأثير المتغير المستقل
X	0.565	5.308	0.00	0.513	مؤثر

يتضح من الجدول (7) ان قيمة Sig هي 0.00 وهذا يدل على ان نموذج الانحدار معنوي , إذ يوجد اثر قوي ومعنوي لأليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي إذ تبين ان قيمة المعامل Coefficients هي 0.565 وقيمة t هي 5.30 . إذ توافقت نتائجنا مع الدراسات السابقة دراسة (Foker,1992 ; Khiari,2013 ; Salem Siagian et al., 2007 ; et al.,2019) والتي اشارت الى وجود تأثير ايجابي لحوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي في الشركات التي تطبق الحوكمة .

وتأسيساً على ما سبق يتبين للباحث وجود اثر قوي لحوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي مما يؤدي الى قبول فرضية الدراسة التي مفادها هناك اثر لأليات حوكمة الشركات المتمثلة بخصائص مجلس الادارة في تحقق مستوى عالٍ من الجودة في الافصاح المحاسبي .

الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية الى الاستنتاجات الآتية :

- 1- تساعد حوكمة الشركات على تحسين اداء الشركة وذلك من خلال التحديد الدقيق للمهام والمسؤوليات ومنع الادارة من تحقيق اهدافها الخاصة على حساب المالكين.
- 2- تسهم الحوكمة في اعداد قوائم مالية معدة على اساس شفافية لأنها تفرض رقابة على مراحل اعدادها كافة.
- 3- تمكن حوكمة الشركات المستخدمين الداخليين والخارجيين من الحصول على المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب.
- 4- بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور حوكمة الشركات في قائمة الاستبانة هو 4.23 وهذا يشير الى ان غالبية المستقصى عنهم يرون ان التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات من حيث تمتع اعضاء مجلس الادارة بالنزاهة وتمتعهم بالمعرفة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة يسهم في تحسين جودة الافصاح المحاسبي من خلال توفير معلومات محاسبية دقيقة وشفافة تساعد في اتخاذ القرارات.
- 5- بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور جودة الافصاح المحاسبي في قائمة الاستبانة 3.98 وهذا يشير الى ان المستقصى عنهم يرون تحسين جودة الافصاح المحاسبي يكون من خلال الاعتماد على نماذج موحدة للإفصاح وعرضه لمعلومات مالية وغير مالية والتي توضح الاهداف والخطط المستقبلية للشركة. واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الافصاح عن المعلومات الى الجهات ذات المصلحة بالشركة.
- 6- وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى 0.00 إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.531 والخاصة بعلاقة الليات حوكمة الشركات بجودة الافصاح المحاسبي.
- 7- ان نموذج الانحدار معنوي إذ بلغت قيمة Sig 0.00 وانه يوجد اثر قوي ومعنوي لآليات حوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي إذ تبين ان قيمة المعامل Coefficients هي 0.513 و قيمة t هي 5.308 . وهذا يشير الى وجود تأثير لحوكمة الشركات في جودة الافصاح المحاسبي ومن ثمّ قبول فرضية الدراسة التي مفادها هناك اثر لآليات حوكمة الشركات المتمثلة بخصائص مجلس الادارة في تحقق مستوى عالٍ من الجودة في الافصاح المحاسبي.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بما يلي :

- 1- ضرورة اصدار القوانين التي توجب تطبيق حوكمة الشركات مما يضمن ادارة الشركة بكفاءة وتنعكس النتائج على ادائها.
- 2- ضرورة تطبيق حوكمة الشركات لأنها تسهم في حل مشكلات الوكالة وجعل الادارة تعمل على خدمة المالكين.
- 3- على المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة توجيه اهتمامها بضرورة تطبيق حوكمة الشركات لما لها من دور في جودة العمل المحاسبي.
- 4- زيادة الوعي لدى الجهات المهتمة بالشركة بضرورة تطبيق الحوكمة لما لها من دور في زيادة دقة وشفافية المعلومات التي يعتمدون عليها في اتخاذهم القرارات.

المصادر

المصادر العربية

- 1- ابو شلوع, هديل توفيق ابو اليزيد2013 (محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الاعمال المصرية), رسالة ماجستير في المحاسبة , جامعة طنطا كلية التجارة قسم المحاسبة.
- 2- احمد, ولاء ربيع عبد العظيم 2019 (قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والا فصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة), أطروحة دكتوراه في المحاسبة جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة.
- 3- حسن, يوسف صلاح2018 (اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية – ميدانية على الشركات المقيدة في البورصة). مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية المجلد الثاني, العدد الثاني.
- 4- حنتوش, مصطفى اكرم 2018 (تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.
- 5- شطوري, محمد راغب 2020 (مدخل مقترح لتطوير القياس والإفصاح بهدف مكافحة التهرب الضريبي في اطار معايير المحاسبة). اطروحة دكتوراه في المحاسبة جامعة بنها كلية التجارة قسم المحاسبة.
- 6- الشيرازي, عباس مهدي 1990 (نظرية المحاسبة). الطبعة الاولى الناشر ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- علي, أيمن صابر سيد 2017 (دراسة اهمية واثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح). مجلة الفكر المحاسبي المجلد الحادي والعشرين, العدد الثاني.
- 8- علي, علي ابراهيم 2017 (اثر هيكل حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية).رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة المنصورة كلية التجارة قسم المحاسبة.
- 9- علي, هبة جمال هاشم 2018 (انعكاسات التوسع في الإفصاح السردى وأثرها على قيمة المنشأة دراسة ميدانية). مجلة الفكر المحاسبي المجلد الثاني والعشرين, العدد الرابع.
- 10- غنيمي, سامي محمد احمد 2015 (دور الإفصاح الاللكتروني في تطوير معايير التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية دراسة ميدانية). مجلة الفكر المحاسبي المجلد التاسع عشر, العدد الثالث.
- 11- محمد, امجد حسن عبد الرحمن 2019 (دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية). مجلة الفكر المحاسبي المجلد الثالث, والعشرون العدد الثالث.
- 12- مشابط , نعمة حرب 2021 (اثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وإتعااب المراجعة – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية) مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية المجلد الخامس, العدد الأول.
- 13- هندريكسن, الدون س 1990 (النظرية المحاسبية) . الطبعة الرابعة.

- 1- Ali, C. B. (2008, May). Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market. In *La comptabilite, le controle et l'audit entre changement et stabilite* (pp. CD-Rom).
- 2- Ali, C. B. (2014). Corporate governance, principal-principal agency conflicts, and disclosure. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 30(2), 419-432.
- 3- Al Attar, M., & Jordan, J. (2016). Corporate governance and financial statement disclosure quality in Jordanian commercial banks. *International journal of Economics and Finance*, 8(10), 192-205.
- 4- Beekes, W., Brown, P., Zhan, W., & Zhang, Q. (2016). Corporate governance, companies' disclosure practices and market transparency: A cross country study. *Journal of Business Finance & Accounting*, 43(3-4), 263-297.
- 5- Beretta, S., & Bozzolan, S. (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. *The International Journal of Accounting*, 39(3), 265-288.
- 6- Botosan, C. A. (2004). Discussion of a framework for the analysis of firm risk communication. *The International Journal of Accounting*, 39(3), 289-295.
- 7- Abdelkareem, N., & Busharbeh, M. T. (2016). The Impact of Compliance with Codes of Corporate Governance on Quality of Disclosure: Comparative Study between Palestine and Jordan. *International Journal of Economics and Finance*, 8(9), 215-225.
- 8- Chapple, L., & Truong, T. P. (2015). Continuous disclosure compliance: does corporate governance matter?. *Accounting & Finance*, 55(4), 965-988.
- 9- Chen, W. P., Chung, H., Lee, C., & Liao, W. L. (2007). Corporate governance and equity liquidity: Analysis of S&P transparency and disclosure rankings. *Corporate Governance: An International Review*, 15(4), 644-660.
- 10- Doidge, C., Karolyi, G. A., & Stulz, R. M. (2007). Why do countries matter so much for corporate governance?. *Journal of financial economics*, 86(1), 1-39.
- 11- Ettredge, M., Johnstone, K., Stone, M., & Wang, Q. (2011). The effects of firm size, corporate governance quality, and bad news on disclosure compliance. *Review of Accounting Studies*, 16(4), 866-889.
- 12- Forker, J. J. (1992). Corporate governance and disclosure quality. *Accounting and Business research*, 22(86), 111-124.
- 13- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. (2002). Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3), 317-349.

- 14- Htay, S. N. N., MOHD SAID, R. I. D. Z. W. A. N. A., & Salman, S. A. (2013). Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. *International Journal of Economics & Management*, 7(2).
- 15- Khiari, W. (2013). Corporate governance and disclosure quality: Taxonomy of Tunisian listed firms using the decision tree method based approach. *EMAJ: Emerging Markets Journal*, 3(2), 46-68.
- 16- Kouki, M., & Attia, B. B. (2016). Corporate Governance Score and the Quality of Financial Disclosures: Evidence from the French Context. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 6(2), 217-230.
- 17- Lan, Y., Wang, L., & Zhang, X. (2013). Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market. *China Journal of Accounting Research*, 6(4), 265-285.
- 18- Mohamad, S. (2004). The importance of effective corporate governance. Available at SSRN 617101.
- 19- Nelson, J., Gallery, G., & Percy, M. (2010). Role of corporate governance in mitigating the selective disclosure of executive stock option information. *Accounting & Finance*, 50(3), 685-717.
- 20- Noor, M. A. M., & Fadzil, F. H. (2013). Board characteristics and performance from perspective of governance code in Malaysia. *World Review of Business Research*, 3(3), 191-206.
- 21- Nosheen, S., & Sajjad, M. F. (2018). Corporate governance, disclosure quality, and cost of equity: evidence from Pakistan. *The Lahore Journal of Business*, 6(2).
- 22- OECD, 2015 . G20/OECD Principles of Corporate Governance . www.oecd.org.
- 23- Saha, R., & Kabra, K. C. (2020). Corporate governance and voluntary disclosure: A synthesis of empirical studies. *Business Perspectives and Research*, 8(2), 117-138.
- 24- Salehi, M., Jamalikazemini, B., & Farhangdoust, S. (2018). Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference. *Contaduría y administración*, 63(4), 0-0.
- 25- Salem, I. H., Ayadi, S. D., & Hussainey, K. (2019). Corporate governance and risk disclosure quality: Tunisian evidence. *Journal of Accounting in Emerging Economies*.
- 26- Satta, G., Parola, F., Profumo, G., & Penco, L. (2015). Corporate governance and the quality of voluntary disclosure: Evidence from medium-sized listed firms. *International Journal of Disclosure and Governance*, 12(2), 144-166.
- 27- Siagian, F. T., Siregar, S. V., & Rahadian, Y. (2007, November). Corporate governance, disclosure quality, ownership structure, and firm value. In paper was presented in 19th Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues.
- 28- Soheilyfar, F., Tamimi, M., Ahmadi, M. R., & Takhtaei, N. (2014). Disclosure quality and corporate governance: Evidence from Iran. *Asian Journal and Finance and Accounting*, 6(2), 75-86.

- 29- Seamer, M. (2014). Does effective corporate governance facilitate continuous market disclosure?. Australian Accounting.
- 30- Uadiale, O. M. (2010). The impact of board structure on corporate financial performance in Nigeria.
- 31- Xu, H., & Rhee, C. S. (2018). Corporate Governance Structure and Accounting Information Disclosure Quality: Evidence from Shenzhen Stock Exchange in China. Asian International Studies Review, 19(1), 99-116.